بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة

الحمد لله عالم غيب الدارين الكاشف عن القلب والعين ظلام الوهم والمرين والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد الكونين وعلى آله وصحابه القائمين باداء الفرض والسنة المنزل في شانهم اعظم منة ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة فطهروا بتسليم المشترى بيعهم سليم عن قلبه فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وبعد فيقول العبد الراجي صحبة اولئك الموالي حسن الوفاء الحنفي الشرنبلالي هذه رسالة تحرر صحة البيع المستجمع جنسه ودون قدره ووصفه كما اشار اليه واظهر اثاره البين الشاهد بان المخالف لا يقوى عليه وتتمتها تقبل التحرير بشراء الدار فاقول لها افاض الله عليه وعلينا سجال الرحمة ومن وسع وكفى في صحة البيع الاشارة في اعواض اعم من المبيع والثمن غير ربويه وشرط معرفة مبيع يعني معرفة جنس مبيع يحتاج الى التسليم بما يرفع المنازعة بان باع غائبا يعني مجهول جنسه والمشار اليه مكانه وليس فيه مستحق بذلك الاسم غيره فانه جائز وشرط معرفة قدر ثمن كعشرة في الذمة احتراز عن المشار اليه ومعرفة وصفه اي الثمن كالحاري وسيم فيه انتهى وفقد نص في الدرر على ان معرفة قدر المبيع ووصفه ليست شرطا لصحة بيعه سواء كان مشارا اليه او الى مكانه الحال عن بيعه وسنذكر من المحيط والبزازية ان الاشارة لا يحتاج اليها للصحة وانه يكتفي بذكر جنس المبيع مع وجوده في ملك بائعه ولا يدفع هذا قول مواهب الرحمن وشرط معرفة المبيع بما ينفي بها لمنه قطعا للمنازعة وقدر الثمن ووصفه لو لم يكن لا مشارا اليه انتهى اذ المعرفة ببيان جنس المبيع فقط لان الوصف والقدر ترتفع بها التهمة بخيار الرؤية في المبيع الغائب فلا يشترط لصحة بيعه ذكر وصفه ولا قدره لان بهما التهمة لا تفضي الى منازعة مفسدة لارتفاع التنازع بخيار الرؤية فقول صاحب الاختيار والبرهان والكافي المبيع غائبا ولا يعرف بالانموذج كالثياب والحيوان فلا بد من ذكر جميع الاوصاف قطعا للمنازعة ويكون لخيار الرؤية انتهى ممنوع من حيث اشتراط ذكر الصحة بيع غائب لا يعرف بالانموذج لما قالوا في الخلاصة باع عبدا له ولم يصفه ولم يشر اليه ان كان لرعبد ولحدة جاز قال بعت منك الجارية التي اشتريتها من فلان او الجارية التي في هذا البيت يجوز اشترى جراب هروي على ان فيه عشرين ثوبا وبين لكل ثوب ذرعا بتسعة عشر جاز البيع اشترى ساحة او ارضا وذكر حدوده ولم يذكر ذرعها لا هو ولا غيره صح جاز البيع ولو لم يذكر الحدود ولا يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يدفع بينهما حاكم لان الامر ان لك في يدي ارضا

فرغ لا تشاري شيا فنعم ما هي بكذا فقال بعتها ولم يعرفها البايع ويجب تساوي الكر من ذلك جاز لرجل قال لآخر بعت جميع مالي في هذه القرية من الرقيق والبر والثياب فهي من مسائل احداها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الجواليق وكل ذلك في يده على وجه ان اقاله المشتري بما في هذه المواضع او لم يعلم ان علم جازت الكل وان لم يعلم ففي القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز انتهى وقال الكمال وشرطه اي صحة البيع كونه يعني المبيع مالا منتفعا شرعا مقدورا التسليم في الحال او في ثاني الحال فبدخل السلم انتهى فيجمل ذكر الوصف والقدر شرطا لصحة البيع وكذا قوله في الهداية ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر وان لم يسمه وكذا بناء الدار وان لم يسمه مع ان ذلك كله وصف في المبيع فلم يجعل ذكره شرطا لصحة البيع وكذا دخول الشرب والطريق بذكر حقوق البيع ينفي اشتراط تعيين اوصاف المبيع فهذا كله يوجب صحة شراء ما لم يره من غير ذكر اوصافه وقدره وثبت له خيار الرؤية وبه يندفع ما في شرح المختار والبرهان لان ذكر القدر والوصف لا يفيد الا لزوم ما يراه كما لا يتوقف الانعقاد على ذكرهما اذ ذكرناه من النقول وقد اندفع كلام صاحب البرهان فانه قال في باب خيار الرؤية المبيع اي الذي لم يره معلوم العين مقدور التسليم ولا ضرر في بيعه فيصح كالمرئي والجهالة انما تفسد العقد اذا كانت تفضي الى المنازعة كناية من قطيع فاما اذا كانت لا تفضي اليها لا تفسد كبيع قفيز من الصبرة وجهالة الاوصاف لسبب عدم الرؤية لا يفضي اليها بعد ما صار معلوم العين وانما تاثير هذه الجهالة في العقد تمام الرضى به وذا شرط ايرام العقد لا شرط جوازه انتهى كلامه فهو يدفع ما قدمه لان هذا هو التحقيق ولا يخالف ذلك قول الكنز ولا بد من معرفة قدره وصف ثمن غير مشار لان التنوين يفيد ان يكون في قدر بدلا عن المضاف اليه وهو الثمن ان قرئ منونا ويجوز ترك التنوين على نية اضافته للثمن المذكور على حد قول بعض العرب بعته بنصف وربع درهم فالتقدير ولا بد من معرفة قدر ثمن ووصفه ويكون على حد قولنا بين ذراعي وجبهة اشارة الى ان المبيع لا يشترط لصحة قدره بيعه بيان قدره ووصفه ولو مع كونه ليس بمشار اليه فيكفي ذكر جنسه وبمثل هذا شرح ملا مسكين عبارة الكنز بقوله ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن غير مشار اذا كان الثمن غير مشار اليه لا بد من معرفة قدره ووصفه انتهى فقد خصص معرفة القدر بالثمن كوصفه بمثله فدرج صاحب الكنز في بقوله والثمن اذا كان غير مشار اليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)